الاقتصاد الخفي وانعكاساته في التنمية الاقتصادية مع إشارة للعراق

أ.م.د. عيادة سعيد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الأنبار
dr.esaeed@gmail.com

المستخلص:

تمثل ظاهرة الاقتصاد الخفي تهديدا لاقتصادات الدول، اذ تشير بعض التقديرات الى أن حجمه في اقتصادات الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين (٣-٧٠)% من اجمالي ناتجها القومي، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من أنشطتها الاقتصادية يتم تشغيلها بمستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل وبتكلفة مرتفعة، مما يحد من الاستفادة من الموارد والطاقات المتاحة للمنشآت العاملة داخل هذا القطاع، اذ تتصف معظمها بانخفاض معدلات الإنتاجية ومعدلات جودة المنتج، نتيجة عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات المقدمة للقطاع الرسمي، لذا يمثل بقاء هذه المنشآت خارج الأطار القانوني عائقا أمام نموها وزيادة قدرتها التسويقية، فظاهرة الاقتصاد الخفي معقدة وغير خاضعة للقياس الإحصائي، ولكن يمكن التوصل الى تقديرات له بطرق مختلفة، وهو مفهوم مرن لا يمكن الوصول الى تعريف محدد وثابت له، ففيه أنشطة غير مسجلة ولا يجرمها القانون بينما هناك أنشطة يجرمها القانون ويعاقب عليها.

الكلمات المفتاحية: الأطار القانوني، القياس الإحصائي، يجرمها القانون.

Hidden Economy & Its Implication For Economic Development With Reference To Iraq

Assist. Prof. Dr. Eyada Saeed Hussien
College of Administration and Economics
University of Anbar

Abstract:

The phenomenon of the hidden economy represent a threat to the economies of countries as some estimates indicate that its size in the economies of developing countries constitutes a high percentage of its gross national product, which means that a large proportion of its economic activities are operated at a level below the full level of emplotment, and at a high cost, which is what it limits the utilization of the resources and energies available to the establishments operating within this sector, as most of them are characterized by low productivity rates and quality production, and thus the survival of these establishment outside the legal framework is an impediment to their growth and increasing their marketing capacity The phenomenon of hidden economy is a complex phenomenon that is not subject to statistical measurement, but estimates can be reached for it through various methods, while there are activities that are criminalized and punished by the law.

Keywords: legal Framework, Statistical measurement, Criminalized by law.

المقدمة

يعد الاقتصاد الخفي (Hidden Economy) ظاهرة قديمة، أدت العولمة (Globalization) وما رافقها من تطور في وسائل الاتصالات والتقدم العلمي والتكنولوجي الواسع، والانفتاح الخارجي وانتشار الفساد المالي والأداري في العديد من الدول الى ازدياد الاهتمام بها، للحد منها ودرء ما يمكن أن ينطوي عليها من عواقب وآثار، اذ أن نمو وازدهار هذه الظاهرة سيقلل من درجة الثقة بالإحصائيات الرسمية للدول، مما قد يجعل السياسات والبرامج التي تستند عليها غير ملائمة ومبالغ فيها.

ويهدف البحث الى تحليل هذا الاقتصاد من خلال توضيح مفهومه وأسباب وجوده ونموه والتعرف على الطرق المختلفة لتقدير حجم المعاملات التي تتم في ظله، وبالتالي محاولة التعرف على الانعكاسات الإيجابية والسلبية التي يخلفها على الاقتصاد الرسمي، وكيفية التغلب عليها أو الحد منها.

والاقتصاد الخفي نشاط اقتصادي غير منظم لا يدخل ضمن الخطط الحكومية ولا ضمن حسابات ناتجها القومي، مما يؤثر على الدخل القومي عموما، وينتج في الأغلب سلعا زهيدة، مما يؤثر على الاقتصاد والناتج الوطنيين وعلى جودة المنتج الوطني وسمعته. ويتواجد في كل الأنظمة ويعمل بمبدأ أكبر ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة. ويقوم هذا الاقتصاد على مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة" ويعد اقتصادا متنوع الأغراض والغايات ويستخدم جميع أشكال التبادل الاقتصادي بدءا بالمقايضة وانتهاء بالتجارة الإلكترونية ويتاجر بجميع أنواع السلع من قوة العمل الى تجارة المخدرات والأسلحة وتتفاوت أنشطته ما بين مشروعة وغير مشروعة، وتصل قيمتها سنويا الى ترليونات الدولارات في معظم أنحاء العالم.

مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث من خلال تنامي حجم الاقتصاد الخفي في العديد من دول العالم لحد ينذر بتحول بعض اقتصادات هذه الدول الى اقتصادات خفية، لاسيما في ظل الفساد المالي والأداري وانتشار ظاهرة تهريب وغسل الأموال وتفشي الجريمة وظهور الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث من خلال ما يشكله هذا الاقتصاد من خطر من حيث تنامي حجم الأموال غير المشروعة والآثار السلبية التي يمكن أن يتركها على التنمية الاقتصادية والمجتمع.

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة هذه الظاهرة من حيث أسبابها ومخاطرها وكيفية التصدي لها باعتبارها ظاهرة خطيرة تهدد استقرار تنمية البلد وأمنه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وذلك من خلال دمجها بالاقتصاد الرسمي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للاقتصاد الخفي جملة من الأثار السلبية، الاقتصادية والاجتماعية ينبغي مواجهتها من خلال حزمة من الإجراءات والحلول.

منهج البحث: للتوصل الى هدف البحث والتحقق من فرضيته، اعتمد الباحث المنهج التحليلي الوصفي الاستنتاجي.

هيكل البحث: لأجل الوصول الى أهداف البحث والتحقق من فرضيته، فقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث: تناول الأول منها، الأطار الفلسفي والمفاهيمي للاقتصاد الخفي، فيما تناول المبحث الثاني، أسباب وجود الاقتصاد الخفي ونمو وتطور حجمه وآثاره، فيما جاء المبحث الثالث والأخير ليلقي

الضوء على الاقتصاد الخفي في العراق-أسبابه وأهم الاستراتيجيات أو الحلول المقترحة للحد منه، وأخيرا خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات او البحوث السابقة:

١. **الأطار التنظيمي لتحويل القطاع الخفي الى قطاع رسمي (المرسي، ٢٠١٠: ٢):** وقد توصلت الدراسة الى أن القطاع الخفي يخلق مشاكل على مستوى الاقتصاد الكلي تتمثل في انخفاض حصيلة الضرائب نتيجة التهرب الضريبي، فضلا عن أنه يؤدي الى سوء توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٢. **انعكاسات القطاع الخفي على الاقتصاد المصري (الأسرج، ٢٠١٠: ٣):** وقد توصلت الدراسة الى أن القطاع الخفي أسهم في استيعاب وامتصاص البطالة المتزايدة بسبب سياسات الأصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة، فضلا عن آثاره السلبية ومنها الاستحواذ على الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية دون اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي.

٣. **الاقتصاد الخفي في الجزائر، مقاربة نقدية (بو دلال، ٢٠٠٧ :٩):** وقد توصلت الدراسة الى أن عملية تحويل الاقتصاد الخفي الى اقتصاد رسمي عملية معقدة وتستلزم من الحكومة الشروع بتطبيق برنامج وطني شامل لمعالجة الأسباب الحقيقية لنشوء هذا الاقتصاد وتطوره.

المحور الأول: الاقتصاد الخفي/الأطار الفلسفي والمفاهيمي

أولاً. فلسفة الاقتصاد الخفي: يعد مصطلح الاقتصاد الخفي من المصطلحات المهمة، لاسيما في مجال الدراسات التطبيقية لهذا الاقتصاد، اذ تتحدد مهمة قياسه أو تقديره بناء على هذا الفهم. وتجدر الإشارة الى أنه ليس هناك تعريف محدد لهذا الاقتصاد لتعدد الأنشطة التي تشترك أو تدخل ضمنه، فهو يضم مجموعة مختلفة من الأنشطة التي تشترك في كونها أنشطة مخالفة للقانون وان كانت تختلف من حيث مشروعية بعضها وعدم مشروعية بعضها الآخر.

ولسلع الاقتصاد الخفي عرض وطلب اسوة بالسلع الاقتصادية الأخرى، فسوق الجريمة له عرض وطلب، فلولا وجود طلب على سلع الجريمة لما وجد عرض لها، مثل المخدرات.

كما يعد هذا الاقتصاد من الظواهر القديمة الموجودة في كافة المجتمعات الإنسانية، الا أن الاهتمام بها لم يبدأ الا منذ أعوام قليلة مضت، وهناك شبه اتفاق بين دارسي هذا الاقتصاد على أن هذه الظاهرة تشترك فيها كافة بلدان العالم المتقدمة منها والنامية.

ويعد الاقتصادي (Gutmann, 1977: 26) (أول من لفت الانتباه الى هذه الظاهرة، عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي (Underground Economy)، والذي أشار فيه الى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الدخل القومي ليست بهذا القدر الهين الذي يمكن معه اهمالها. ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين اثبات الفرضية التي طرحها (Gutmann) وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية لهذه الاقتصادات في بلدان العالم المختلفة. ولقد أثبتت هذه الدراسات أن هذه الاقتصادات كما ادعى (Gutmann)، بلغت نسباً لا يمكن اهمالها من اجمالي النشاط الاقتصادي في كل من بلدان الشرق والغرب، بل وأنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصادات الرسمية. مما أدى الى تصاعد الاهتمام به في الكثير من بلدان العالم، لاسيما المتقدمة منها، وأثار تساؤلات ما إذا كان يتزايد أم لا؟ وهل بالإمكان قياس حجمه والتحكم فيه أم لا؟ وما إذا كانت التكاليف الاجتماعية المصاحبة لوجوده كبيرة أم صغيرة؟ وغير ذلك من القضايا المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد.

ويشير الاقتصاديان (Mirus, Roger, & Smith, 1994: 24) الى أن ما نطلق عليه بأنشطة الاقتصاد الخفي يعتمد على المنظور الذي ننظر منه الى هذا الاقتصاد. فقد ننظر اليه على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي الناشيء عن وجود هذا الاقتصاد. أو قد ننظر اليه من منظور أثر وجوده على مدى دقة حسابات الناتج القومي في الاقتصاد ككل.

ومن المنظور الأول فان نقطة الانطلاق هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة. ووفقاً لذلك فان الاقتصاد الخفي يشمل كافة الأنشطة التي تولد دخلاً يخضع للضريبة والتي يتم اخفاءها عن السلطات الضريبية في البلد بهدف التهرب من دفعها.

أما من المنظور الثاني، فان الاقتصاد الخفي سيتسع ليشمل كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليدا للدخل، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، أو خاضعة للضريبة أو غير خاضعة لها. ولكن هل يمكن أن نطلق على هذا الاقتصاد عبارة الاقتصاد غير القانوني.

ان درجة دقة هذا اللفظ تعتمد على مدى فهمنا حول ما يمكن أن نطلق عليه غير قانوني. فهل الأنشطة المولدة للدخل في الاقتصاد الرسمي والتي لا يعلن عنها للسلطات الضريبية تعد غير قانونية، أم ان عملية التهرب الضريبي ذاتها هي التي تعد غير قانونية. ان المشكلة الأساسية التي نواجهها هنا لها جانبان:

الأول جانب محاسبي: ويتمثل في أن هناك جزءاً من النشاط الاقتصادي يتم في إطار قانوني كامل ويتمتع بالصفة القانونية ولكنه لم يسجل ضمن حسابات الدخل القومي لتعمد اخفاءه بهدف التهرب من دفع الضريبة. أما **الجانب الثاني**: فهو التهرب الضريبي، وهو الجانب غير القانوني في الموضوع، ولذلك يصعب أن نطلق على كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي بأنها معاملات غير قانونية.

من ناحية أخرى نجد أن بعض الاقتصاديين مثل (Medfsky, 1982: 544) يشير الى أن مصطلح (الاقتصاد الخفي) لا يعني أن كافة المعاملات التي تتم في هذا الاقتصاد لا تسجل في الإحصاءات الرسمية للدخل القومي، فهناك احتمال أن يشمل هذا الاقتصاد جانباً من المعاملات التي تتم أصلاً في الاقتصاد الرسمي، فقد تنتج بعض السلع في الاقتصاد الرسمي، ومن ثم تسجل بالتبعية ضمن حساباته، ومع ذلك يتم استخدامها في الاقتصاد الخفي، ولا تسجل بالتالي القيمة المضافة التي تتم عليها في هذا الاقتصاد ضمن حسابات الناتج القومي.

ولقد أطلقت تعبيرات متعددة على هذا القطاع من الاقتصاد، وأياً كانت التسمية فان الاقتصاد الخفي يعد من الظواهر المعقدة والتي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة والتي تحتاج الى درجة كبيرة من الفهم والتحليل، وهذا ما سنأتي على تفصيله في هذا البحث.

ثانياً. مفهوم الاقتصاد الخفي: لا يوجد تعريف دقيق ومحدد للاقتصاد الخفي، وبالرغم من تنوعه من حيث الهدف، الا أنه توجد عوامل مشتركة بين مكوناته، وهذه العوامل يمكن تحديدها بالآتي: (الجوراني، ٢٠١١: ٣)

١. انه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية للدول، ولا يخضع للتشريعات النافذة ولذلك يعتمد السرية في عمله بيعاً وشراء، ولا يمسك دفاتر أو سجلات نظامية.
٢. انه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة سواء كانت (رسوم أم ضرائب أم خطط أم تقديم بيانات ... الخ)، ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها.

ونظراً لتنوع مجالات عمله، لذا يطلق عليه أسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه، وبالرغم من الاختلاف الكبير بينها من حيث الهدف والآلية والآثار المترتبة، الا أن كلاً منها يعد مستهلكاً للخدمات المقدمة من قبل الدولة، ولا يسهم في خزينتها.

ويعرف "الاقتصاد الخفي" بحسب خبراء اقتصاديون بأنه (كافة أشكال الدخل التي لا توثق في السجلات الرسمية). فكما نعد كل الاقتصادات التي تخضع للقوانين وأنظمتها اقتصاداً رسمياً، أما المعاكس فهو الاقتصاد الخفي، فبعضه مشروع مثل بائع الخضر على الرصيف، أما بائع المخدرات فهو اقتصاد غير مشروع. لذا فأي نشاط اقتصادي غير منظم ولا يخضع للقوانين يعد خفياً. كما يعرف بأنه (كافة الأعمال والأنشطة التي تدر دخلاً لعامليها بعيداً عن رقابة الحكومة ودون الخضوع للأنظمة والقوانين المتعارف عليها (الدرعاوي، ٢٠١٢: ١)، كما ويعرف كذلك بأنه ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن هذه الحسابات. ويعرف كذلك بأنه "جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد ولا يتم احصاؤها بشكل رسمي، ولا تعلم الحكومات قيمتها الفعلية، ولا تخضع لكل من التشريعات الضريبية والرسوم. كما يعرفه بعض الخبراء الاقتصاديون" بأنه كافة أشكال الدخل التي لا توثق في السجلات الرسمية. كما أنه أي نشاط اقتصادي يولد دخل وموجود خارج دورة الاقتصاد، أي أن أمواله خارج السيطرة أو خارج دورة الدخل.

ثالثاً. خصائص الاقتصاد الخفي: ان وحدات التشغيل في هذا القطاع تنتشر في أنحاء العالم وتشمل جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وذلك نتيجة مجموعة خصائص يتميز بها هذا الاقتصاد منها: (تيشوري، ٢٠١٥: ٣)

١. **التنظيم:** غالباً ما يتسم هذا القطاع بالتحرر من القيود القانونية والتنظيمية من حيث تنظيم العمل ونمط الإنتاج والتسويق وتشغيل مختلف فئات القوى العاملة، بما فيها الأطفال دون الحصول على تراخيص لمزاولة المهنة أو النشاط.
٢. **المرونة:** يتسم هذا الاقتصاد بالمرونة وسرعة الانتشار في مختلف المناطق الحضرية والريفية في البلد الواحد، نتيجة عدم خضوعه لأية ضوابط، بما فيها علاقات وأوقات العمل والأجور والتسويق، فعلاقات العمل غالباً ما تكون غير ثابتة أو منتظمة نظراً لطبيعة العمل ونوع العمالة التي تكون في الغالب من اسرة واحدة، أما أوقات العمل فهي غير محددة أو ثابتة وقد تكون طويلة وتستمر لساعات متأخرة من الليل أو قصيرة، ترتبط بحاجة وظروف العمل، فضلاً عن أن اجور العمل غالباً ما تكون منخفضة عن الأجور السائدة في السوق الرسمي، وأن طرق التسويق في هذا الاقتصاد تتسم بالمرونة لاعتمادها على العلاقات الشخصية والعائلية والاتفاقات غير الرسمية.
٣. **سهولة الدخول الى هذا القطاع:** يتسم الاقتصاد الخفي بسهولة الدخول في نشاطاته المختلفة، مما يتيح أمام العمال في بداية حياتهم المهنية أو عند التقاعد أو عند التسريح، فرصة الدخول الى هذا الاقتصاد كونه لا يتطلب الكثير من الإمكانيات المادية والمهنية.
٤. **صغر حجم الوحدات وقلة عدد العمال:** غالباً ما يكون العمل في هذا الاقتصاد ضمن وحدات صغيرة الحجم أو غير موجودة أصلاً كالباعة المتجولين وماسحي الأحذية، مع وجود أو عدم وجود مكان محدد لممارسة النشاط. وفيما يتعلق بعدد العمال في وحدات هذا النشاط، فقد حددت دراسة لمنظمة العمل الدولية أن (٦٢%) من وحدات هذا الاقتصاد تستخدم أقل من (٥) أشخاص و(٣٣%) تستخدم بين (٥-١٠) أشخاص، (٥%) منها تستخدم أكثر من (١٠) أشخاص.

٥. **تشغيل الأطفال والنساء:** يعد هذا الاقتصاد ملاذاً خصباً لتشغيل النساء والأحداث، ولاسيما في قطاعات النسيج والملابس الجاهزة والأعمال المنزلية.
٦. **كلفة فرصة العمل:** غالباً ما تكون كلفة فرصة العمل في هذا النشاط أقل من الكلفة المماثلة لها في القطاع الرسمي، وان كانت تختلف كلفة فرصة العمل الواحدة في هذا القطاع من بلد الى آخر.
٧. **التمويل:** تتسم وحدات هذا القطاع في الغالب بقدرات مالية ضعيفة، فهي تعتمد على رأس مال صغير وأحياناً دون رأس مال وعدم القدرة على الاقتراض والاعتماد على الإمكانات الذاتية والجهد البشري.
٨. **استخدام التكنولوجيا:** يتسم هذا القطاع في الغالب بتدني أو انعدام استخدام التكنولوجيا فيه، وفي حالة وجودها تستخدم التكنولوجيا التي تسمح بكثافة العمل وتتناسب مع الموارد المتوفرة، وقد دخلت حديثاً الى هذا القطاع أنشطة تعتمد على شبكة الاتصال الحديثة واستخدام الحاسوب والبرمجة، ولكنها بدرجة محدودة التأثير.
٩. **مستوى المهارة:** قد نجد وحدات ضمن هذا القطاع يعمل فيها من ذوي المهارات والتعليم العالي، الا أن ذلك يعد استثناء، اذ أن الغالبية تسودها الأمية وانعدام أو تدني الكفاءة والمهارة التي يتم اكتسابها أثناء العمل، وذلك يتطلب وقتاً طويلاً.

رابعاً. طرق قياس الاقتصاد الخفي: بالنظر للنمو السريع في الاقتصادات غير الرسمية في العديد من الدول، ولاسيما النامية منها، وللآثار الكبيرة التي تتركها فعالياته في مجمل الاقتصاد القومي، فقد جرت محاولات عديدة لتقدير حجم هذه النشاطات والفعاليات. وقد تباينت تقنيات وأساليب التقدير تبعاً لإمكانيات الدول الفنية وخصوصية أوضاعها الاقتصادية، ونورد هنا بعضاً من الأساليب التي اعتمدت لتقدير وقياس الاقتصادات الخفية: (سلمان، ٢٠٠٧: ٨)

١. **التقدير المباشر:** يتم اعتماد اسلوب تقدير النشاطات التي يعمل بها هذا الاقتصاد، وتقدير دخول العاملين فيه في كل المجالات، ثم يحسب الدخل التقريبي لهذه القطاعات، ويجمع بعد ذلك جمعاً جبرياً وتراكمياً، فنصل الى تقدير حجمه، والتساؤل الذي يمكن أن يثار بهذا الصدد يتعلق بمدى شموليته لكافة أوجه هذا النشاط وسبل الوصول الى كل ما هو خفي منه، اذ أن هذه الطريقة تعد غير دقيقة في احتساب الاقتصاد الخفي، ومن الدول التي تتبع هذه الطريقة، الولايات المتحدة الأمريكية.
٢. **طريقة الإحصائيات السكانية وقوة العمل:** يتم حساب الفرق بين (قوة العمل وعدد العاملين)، وبالتالي يتم حساب الإنتاج الإجمالي الفعلي عن طريق (ضرب عدد العمال في انتاجية العامل الواحد) ويكون الإنتاج في هذا الاقتصاد يعادل (الفرق بين قوة العمل وعدد العاملين) مضروباً في انتاجية العامل. ان هذه الطريقة تحتاج الى معرفة دقيقة بتقدير انتاجية العمل في كل قطاع، فضلاً عن أنه يستلزم تحقق الاستخدام الكامل لعنصر العمل، فقد يكون هناك أفراد عاطلون عن العمل وفي الوقت نفسه لا يمارسون أي نشاط من أنشطة الاقتصاد الخفي، لكن هذه الطريقة تعطي صورة تقريبية عن حجم هذا القطاع، ومن الدول التي تستخدم هذه الطريقة ايطاليا وبعض دول أوربا.
٣. **طريقة الناتج الإجمالي:** يحاول هذا النمط أو الأسلوب في تقدير نشاط الاقتصاد الخفي، تقدير حجم هذا الاقتصاد من خلال مقارنة التقديرات الرسمية لأجمالي الناتج المحلي الإجمالي من جانب الاستهلاك مع التقديرات من جانب الدخول وتطبق هذه الطريقة في مصلحة الضرائب الأمريكية باعتماد مبدأ الانتقال من الجزئي الى الكلي، من خلال اعتماد عدد من الأسر بشكل عشوائي، ودراسة أوجه الأنفاق ومصادر الدخل مع التركيز على أوجه الأنفاق الترفي مثل (القصور-التحف-

السيارات ... الخ). وتؤخذ مجموعة أخرى من الأسر وفي مستويات اجتماعية مختلفة وبالطريقة نفسها وبحسب دخلها ومصروفها وبعدها تحسب على مستوى الاقتصاد الكلي، ثم نقارن بين الدخل الإجمالي الرسمي مع الدخل المحسوب والفرق بينهما هو الاقتصاد الخفي.

٤. **اعتماد الدراسات القطاعية وأسئلة الاستقصاء:** وتتم من خلال توزيع استمارات تتضمن مجموعة من الأسئلة تشمل البائعين والمشترين، وبعد املائها تتم المقارنة بين أجوبة كل منهما، من خلال المقارنة بين إنفاق كل فئة مع مصادر دخل كل منهما وهكذا للفئات الأخرى والفرق بين الدخول الرسمية والأنفاق الفعلي يعبر عن حجم هذا الاقتصاد، وهذه الطريقة تحتاج الى جهد كبير وتخصص علمي دقيق لصياغة الأسئلة والاستنتاجات، وتطبق هذه الطريقة في الدول الإسكندنافية، ومنها (السويد-النرويج). ونود أن نشير الى أن هذه الطريقة تعتمد على مؤشرات جزئية، مثل معرفة الاستهلاك الحقيقي من الكهرباء، أو الماء، واعتماد مؤشر التشغيل (العداد) النظامي، فمثلاً إذا كان حجم الكهرباء اللازم لإنتاج دخل قدره (٢٠) مليار دولار في بلد ما وليكن العراق يحتاج الى (٢٠) مليون كيلو فولت، وكان الاستخدام من الكهرباء هو (٣٠) مليون كيلو فولت، فعندها نستطيع أن نقدر حجم الاقتصاد الخفي بعد استبعاد الهدر من الكهرباء (وهذه يمكن حصرها)، فنصل بعدها الى حساب قيمة هذا الاقتصاد.

الجدول (١): حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول للأعوام (١٩٩٩ و٢٠٠٣ و٢٠٠٧) %

	1999	2003	2007
الولايات المتحدة	8.8	8.7	8.4
فرنسا	15.7	15.1	14.7
الدنمارك	18.4	18	16.9
السعودية	18.7	18.3	16.8
الأمارات	26.3	26.3	23
المكسيك	30.8	30.5	28.8
تركيا	32.7	31.8	29.1
الجزائر	34.2	32.5	31.2
لبنان	34.1	33.2	32
مصر	35.5	35.4	33.1
تونس	38.7	37.8	35.4
أثيوبيا	40.6	40.1	35.1
زامبيا	49.3	47.5	43.9
زيمبابوي	59.6	63.7	62.7
جورجيا	68.3	65.9	62.1
بوليفيا	67	67.7	63.5

المصدر: ابراهيم، أشرف، (٢٠١٦)، اقتصاد الظل في مصر مليارات الجنيهات تتحدى الحكومة، صحيفة ساسة بوست، ٩/٨.

يوضح الجدول أعلاه ما تم تحقيقه من تقديرات لحجم الاقتصاد الخفي لتلك الدول للمدة من (١٩٩٩-٢٠٠٧)، نلاحظ ان معظم الدول التي شملتها الدراسة كان الاقتصاد الخفي فيها يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. ولم يكن العراق من بين تلك الدول التي شملتها الدراسة.

المحور الثاني: أسباب وجود الاقتصاد الخفي ونمو وتطور حجمه وآثاره

أولاً. أسباب وجود الاقتصاد الخفي: هناك العديد من الأسباب لوجود هذا الاقتصاد منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ومنها ما يتعلق بالجانب الإداري والثقافي، الا أن أهم أسباب انتشار هذا الاقتصاد هو تراجع دور الدولة والقوانين المختصة بمكافحة الأجرام، لذا ندعو الى زيادة قوة الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، ويدخل ضمن هذا الاقتصاد الأموال المهربة والتي تشكل نسبة كبيرة وكذلك التهرب من دفع الضرائب وأعمال الفساد، فضلاً عن أسباب أخرى منها:

١. **تراجع دور الدولة.**
٢. **البيروقراطية الحكومية "الروتين الحكومي"**: وما يصاحبها من تكلفة الوقت والمغالاة في الشروط والإجراءات (زعلاني، ٢٠١١: ١٩٩)، اذ يقضي صاحب المشروع وقتاً طويلاً قبل حصوله على الترخيص وتصاريح التأسيس وقد تصل هذه المدة الى أكثر من سنة في بعض الأنشطة، الأمر الذي يدفع صاحب العمل الى الابتعاد عن كل ما سبق وتفادي العلاقة مع الحكومة ليس فقط لتفادي دفع الضرائب، وانما روتين العمل الحكومي ولتوفير الوقت والجهد والمال والاتجاه الى القطاع غير الرسمي باعتباره هو الحل الأمثل، فضلاً عن أن انتشار أمراض البيروقراطية الذي يعد من أخطر الأمور، اذ قد يواجه صاحب المشروع طلب رشوة من الموظف المختص لتسريع الإجراءات وبعكسه سيواجه العديد من التعقيدات.
٣. **وجوب الحضور الشخصي لصاحب العمل:** الأمر الذي يراه البعض من الأمور الصعبة، إذا ما تم أخذ بعض العوامل في الحسبان مثل التكلفة التي قد يتحملها صاحب العمل، ولاسيما أنه في بعض الحالات قد يتم الانتقال من محافظة الى أخرى، فضلاً عن المجهود المبذول واحتمال عدم قدرة صاحب العمل على الحضور بنفسه لأسباب صحية أو لأي سبب آخر، الأمر الذي يجعل وجود فكرة التعامل الإلكتروني أو ارسال مندوبين للهيئات الى أصحاب الأعمال محلاً للدراسة ومن ثم التطبيق (الأسرج، ٢٠١٠: ١٨).
٤. **التكرار:** اذ تتسم الإجراءات بالتكرار على كل المستويات، حيث يتم طلب المستند الواحد أكثر من مرة في أكثر من موقع فيما يخص الموضوع الواحد، الأمر الذي يشق على أصحاب العمل لاضطرارهم الى الذهاب الى المكان نفسه مرات عديدة، فضلاً عما يتكبده هؤلاء من معاناة وما يبدلوه من مجهود وأموال.
٥. **التعامل مع أكثر من جهة:** اذ تتطلب الإجراءات الحصول على موافقات من جهات متعددة، مما يجبر أصحاب المنشآت الى التنقل بين عدة جهات للانتهاء من الأوراق المطلوبة، مما يثير فكرة توحيد جميع الموافقات والتصاريح في مكان واحد.
٦. **موافقات الجهات الرقابية والأمنية:** تعد من أكثر الأمور تعقيداً نظراً لحساسية الموقف وضرورة استيفاء الكثير من الإجراءات، الأمر الذي يحل عن طريق اعطاء موافقات أمنية مؤقتة حتى يتم استيفاء البيانات بأكملها أثناء عمل المشروع.

٧. **كثرة المستندات والأوراق المطلوبة:** اذ يتم في كثير من الأحيان في طلب المستندات، الاستغناء عن كثير منها لأن وجود بعضها يعني ضمناً وجود البعض الآخر، مثل مستندات السجل التجاري واقرارات وجود النشاط مثلاً.
٨. **الافتقار الى المهارات:** تواجه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة معوقات ادارية، اذ تفتقر غالباً الى المهارات الأساسية في الإدارة والمحاسبة، وليس لديها القدرة على الحصول على الخدمات الاستشارية والمساندة، فضلاً عن أنها لا تجد إطار قانوني محدد لها.
٩. **العبء الضريبي على المكلفين**: الناتج عن المغالاة في فرض الضريبة.
١٠. **الاختلال في الهيكل الإنتاجي المحلي**: وعدم كفاية العرض من السلع وانتشار السوق السوداء وارتفاع الأسعار المفاجئ.
١١. **الأفراط في التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.**
١٢. **العجز في الموازنة العامة للدولة.**
١٣. **البطالة والفقر المتفشي في الدول النامية:** وفقدان ثقافة أهمية القطاع الرسمي والامتيازات الناجمة عنه.
١٤. **عدم كفاية الجهاز التشريعي والرقابي والتنفيذي للحد من الولوج الى هذا القطاع.**
١٥. **خصائص هذا القطاع:** والمتمثلة في اعتماده الكبير على التشغيل اليدوي الذي لا يحتاج الى خبرة أو كفاءة عالية.
١٦. **تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي الحكومي.**
١٧. **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** وبالتالي عدم قدرة النشاط الاقتصادي على خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي الى ازدياد نسبة الفقر والبطالة.
١٨. **حالة الركود الاقتصادي في المجتمع:** ولاسيما في الريف، مما يؤدي الى زيادة معدلات الهجرة نحو المدينة، في ظل عجز القطاعات الاقتصادية الأخرى عن استخدام وتشغيل القادمين، فضلاً عن رغبة هذا القطاع بتشغيل صغار السن لقلة اجورهم، وبالتالي يشجع على زيادة التسرب من المدارس، كما أن معدلات الخصوبة عند العاملين في هذا القطاع مرتفع جداً وهذا يفسر زيادة عدد أفراد الأسرة الواحدة، مما يزيد من ضغوط الحياة اليومية فيضطرون الى البحث عن فرصة عمل في القطاع الخفي.
١٩. **يؤدي وجود البطالة المقنعة الى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد:** فوجود البطالة المقنعة يخلق لدى العاملين شعوراً بضعف طاقاتهم وانتاجيتهم فيدفعهم ذلك الى البحث عن فرص أخرى للعمل الإضافي ليستفيدوا منها مادياً ومعنوياً، كما يؤدي التهرب من العمالة الناقصة الى ظهور هذا الاقتصاد.
٢٠. **العمالة الوافدة،** تسهم في نشأة أو خلق هذا الاقتصاد، كما في بعض دول الخليج العربي، وحتى دخول أشخاص بصورة غير شرعية، اذ أنه لا يلتجأ الى الاقتصاد الرسمي أو المشروع لعدم وجود وثائق أو مستمسكات رسمية تسمح له بالدخول، وقد يكون هذا الشخص هارب من جريمة اقترفها في بلده الأصلي، لذا فلا وثائق لديه، كما حصل عندنا في العراق ودخلوا عن طريق دول الجوار أثناء مواسم الزيارة، أو كما يحصل في المملكة العربية السعودية أثناء أداء مناسك العمرة أو الحج، ثم يقيموا هناك بطرق غير مشروعة.

ثانياً. حجم الاقتصاد الخفي: تشير الإحصائيات الى أن حجم الاقتصاد الخفي المصرفي في العالم وصل الى (٦٧) ترليون دولار في عام ٢٠١١، أي حوالي ٨٥% من حجم الاقتصاد العالمي الذي بلغ (٧٩) ترليون في العام المذكور، والملفت للنظر هو تسارع وتيرة نمو هذا الاقتصاد. ففي خلال المدة بين ٢٠٠٧-٢٠١١، نما هذا الاقتصاد المالي في العالم بنسبة ١٠٠%، والملاحظ أن هذا الاقتصاد يتركز في البلدان الصناعية المتقدمة أكثر من غيرها، فنصيب الولايات المتحدة منه (٢٣) ترليون دولار ومنطقة اليورو (٢٢) ترليون، المملكة المتحدة (٩) ترليون، أما بقية دول العالم فلم يتجاوز حجم هذا المؤشر عن (١٣) ترليون دولار، والمفارقة أن الرقابة والتنظيم الحكومي يفترض أن يحد من هذه الظاهرة. فاذا كان حجم الاقتصاد الخفي المالي وحده بهذا الحجم، فما حجمه العالمي بصفة عامة، وما حجم تأثيره على الاقتصاد الرسمي، وهنا يمكن القول إن المشكلات التي تعاني منها أوربا ربما تكون ناجمة عن محاولة هذا الاقتصاد ابتلاعها أو توجيه الاقتصاد الرسمي وتسييره وفقاً لمصالحه. (الفرج، ٢٠١٢: ١)

وصدرت دراسة لصندوق النقد الدولي منتصف عام ٢٠١٠، بعنوان "اقتصاد الظل" تشير الى حجم اقتصاد الظل في اقتصادات دول مجموعة العشرين، اذ بلغ معدل حجم اقتصاد الظل في هذه المجموعة قرابة ٢٢و٢٣% من ناتجها المحلي الإجمالي خلال المدة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، كما تشير الدراسة ذاتها الى أن الاقتصاد الخفي بلغ في السعودية ٩ و ١٩% من ناتجها المحلي الإجمالي، وأن معدل النمو السنوي له بلغ قرابة ٦٣ و١% خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٧. وبلغ قرابة ٩و١٩% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام ٢٠١١، أي قرابة ١٩٤ و٤٢٢ مليون ريال باعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٧٩٣و١٥٠و٢ مليون ريال، رقم كبير إذا نظرنا الى حجمه في عام ١٩٩٩، اذ بلغ ٠٦٠ و١١١ مليون ريال باعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي كان (٥٨٩ و٦٠٣ مليون ريال نهاية عام ١٩٩٩ حسب تقدير مؤسسة النقد العربي السعودي. (عبد العظيم، ١٩٩٧: ٣٧)

أما مصر، فقد نشرت صحيفة (الفايننشال تايمز) البريطانية التقرير الذي أعده البنك الدولي عن تفشي هذه الظاهرة فيها، اذ قفزت نسبته من ٣٠% عام ١٩٩٨ الى ٤٠% عام ٢٠١٢. (سلمان، مصدر سابق: ١٨)

بينما بلغت نسبة الاقتصاد الخفي في الجزائر بحدود (٢٠) مليار دولار من مجموع الناتج المحلي الإجمالي المقدر بنحو (٦٠) مليار دولار عام ٢٠٠٦، مما يعني أن ثلث الثروة المنتجة في الجزائر أضحت في شكل غير رسمي. (الهيتي، نجم، ٢٠١٠: ٨٢)

كما أظهرت نتائج مسح أجريت خلال المدة ١٩٨٨-٢٠٠٠، أن نسبة الاقتصاد الخفي الى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط يتراوح في الدول النامية بين (٣٥-٤٤)%، وفي الدول الشرقية (٢١-٣٠) %، وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتراوح بين (١٤-١٦)%.

وتشير دراسة بعنوان اقتصاد الظل في أوربا عام ٢٠١١ صدرت من شركة فيزا العالمية عام ٢٠١٤، الى أن قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وقطاع الفندقة والسياحة، وقطاع النقل والاتصالات، تعد أكبر القطاعات التي تحتضن أنشطة هذا الاقتصاد.

ثالثاً. الآثار المترتبة على نمو واتساع ظاهرة الاقتصاد الخفي: لقد أفرزت ظاهرة نمو الاقتصاد الخفي التي انتشرت وشملت معظم الدول وبأحجام متباينة، جملة من الآثار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الكثير منها سلبي وأصبحت اليوم محل أنظار واهتمام الاقتصاديين

والحكومات على حد سواء، وقليلها ايجابي قد ينظر اليها كحل مؤقت لمشاكل اقتصادية أخرى، لذا يشكل القطاع الخفي خطورة على القطاعات الاقتصادية الرسمية من خلال:

أولاً. الآثار السلبية:

١. الآثار الاقتصادية:

أ. يحصل العاملين في هذا القطاع على جميع الخدمات المقدمة للقطاع الرسمي من (مياه-كهرباء-صحة-تعليم ... الخ)، من غير أن يساهموا نهائياً في دفع الضرائب، وهذا يؤدي الى زيادة العبء الضريبي على العاملين في القطاع النظامي وبالتالي قد يؤدي مجدداً الى زيادة التهرب الضريبي. (تيشوري، ٢٠١٥: ٢-٣)

ب. الآثار على النمو والتنمية نتيجة ضياع جزء كبير من الإيرادات العامة للدولة بفعل التهرب الضريبي وعدم تحصيل مختلف الضرائب، فضلاً عن اختلاف معدل النمو الاقتصادي: فبوجود الاقتصاد الخفي فان معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد ستختلف عن معدل النمو الرسمي، مما يؤدي الى تشوه المؤشرات الاقتصادية.

ج. الأثر على قطاع المؤسسات المالية والمصرفية: اذ أن للاقتصاد الخفي تأثيرات كبيرة جداً على قطاع المؤسسات المالية والمصرفية وعلى الأصول العينية، لاسيما بعد ظهور ظاهرة غسل الأموال والتي ساعدت على زيادة تلك الآثار، بإدخالها تلك الأموال غير المشروعة الى المصارف (الكويت الحين، ٢٠١٣)

د. يؤدي الاقتصاد الخفي الى عدم صحة البيانات والمعلومات التي نعتمد عليها عند اعداد الخطط السنوية، مثل (معدل البطالة-معدل التضخم-معدل الإعالة-الكتلة النقدية ... الخ)، وهذا يؤثر على معالجتنا لهذه المشاكل، كما يؤدي الى عدم الدقة في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

ه. يؤثر هذا الاقتصاد سلبياً في المجال الصناعي والتجاري، من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع النظامية، نتيجة انخفاض تكلفتها، ونتيجة سوء نوعيتها، مما يؤدي الى حصول تشوه في تركيبة سوق السلع والخدمات وحصول تذبذب مستمر في الأسعار.

و. ان زيادة حجم الاقتصاد الخفي يؤدي الى زيادة حجم الأنفاق الحكومي وبالتالي زيادة عجز الموازنة، وبالتالي يؤدي الى زيادة الضغوط الاقتصادية على العاملين في القطاع الرسمي، فعلى سبيل المثال أن الفاقد في الكهرباء قد تجاوز ٣٠% وأغلبه يعود الى سرقة الكهرباء وهي من أعلى النسب في العالم، وما ينطبق على الكهرباء ينطبق على المياه والصحة ... الخ، وهذا يؤدي الى عدم القدرة على التوصل الى حسابات دقيقة خاصة باستهلاك الوقود وصرفيات الماء والكهرباء بسبب التجاوزات غير القانونية، مما يؤدي الى عدم معرفة مقدار ما يحتاجه المواطن من تلك الخدمات وبالتالي ضعف في تقديم تلك الخدمات، فضلاً عن تحميل الموازنة العامة نفقات اضافية لا داعي لها، وتحميل العاملين في أجهزة الدولة المعنية جهود غير مبررة، وهذه مبالغ مستقطعة من تخصيصات التنمية ، أو يفترض أن تستثمر فيها .

ز. ان انتشار هذا الاقتصاد يؤثر على استخدام الموارد المحلية، ويصبح استخدامها مشوهاً من خلال استهلاكها للاستخدام الشخصي أو الصناعي، مما يؤدي الى فقدان الدولة لجزء مهم من مواردها المالية والاقتصادية، ولاسيما في ظل توفر السيولة النقدية، اذ أن هذا القطاع يطغي عليه استخدام النقود السائلة.

ح. عدم القدرة على حساب الاستهلاك من السلع والخدمات وقياس حجم الاستيرادات المطلوبة أو معرفة مصادرها.
ط. سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي الإجمالي وسوء اعادة توزيعه.
ي. ان مبالغ الجريمة المنظمة تخرج كلها الى الخارج-غسل الأموال، وهذا استنزاف لثروة البلد.
ك. تقام بعض المشاريع ليس بدافع التجارة والربح، بل بدافع غسل الأموال، الأمر الذي يترك آثاراً ضارة في الاقتصاد، مثل زيادة عرض النقد وخلق منافسة غير متكافئة مع الاقتصاد الرسمي.

٢. الآثار الاجتماعية: تتركز أهم الآثار السلبية في المجال الاجتماعي بالآتي: (غالي، بدون سنة: ٣)

أ. ان أغلب العاملين في هذا القطاع من الأميين والشباب، ويحصلون على أجور أعلى مما يماثله في القطاع الرسمي، ولذلك قد تكون هذه بمثابة اغراءات للعمل في هذا القطاع وتترافق مع مشاكل اجتماعية كثيرة.
ب. ان الوضع المادي لبعض العاملين في هذا القطاع يتطور بمرور الزمن، لأنهم يستفيدوا من خدمات الدولة ولا يسددوا أي التزام تجاه خزينتها.
ج. ان الكثير من العاملين في هذا القطاع وبحكم موقعهم المالي ترقوا في السلم الاجتماعي ورسخوا مفاهيم خاطئة في المجال السياسي والاجتماعي (من خلال تشويه البنية الاجتماعية القائمة) ومن أكثر الأمور المسيئة في التنمية هي ترسيخ مفاهيم خاطئة.
د. انتشار الفساد بكل أنواعه وزيادة الجرائم الاقتصادية وغير الاقتصادية.

٣. الآثار التعليمية: يساهم هذا القطاع في تفشي وانتشار الأمية من خلال أن أغلب العاملين فيه من الأميين أي تسربوا من المدارس سواء بعد الابتدائية أو الثانوية، ولاسيما أنهم يحصلون على دخول تتجاوز دخول أعلى الشهادات، ورسخوا مفهوم أن الحصول على المال هو غاية دون أي اعتبار للوسيلة، وينتقل هذا المفهوم الى أبنائهم، وبالتالي يصبح عامل معيق للتحصيل العلمي.

ثانياً. الأثار الإيجابية: بالرغم من الآثار السلبية للاقتصاد الخفي الا أن هناك آثاراً ايجابية يمكن ايجازها بالآتي:

١. **الأثر على التشغيل:** يساعد الاقتصاد الخفي في التخفيف من حدة البطالة من خلال تأمين فرص عمل في هذا لقطاع للعاطلين عن العمل في وقت الذي يعجز فيه القطاع المنظم الحكومي عن تأمين وخلق تلك الفرص، فهو لا يحتاج الى موافقات رسمية ولا الى مستوى علمي معين، فضلاً عن أنه يساعد على استثمار الأموال المشروعة في مشروعات استثمارية تفيد المجتمع. (رشيد، ٢٠١٠: ٢-٣)
٢. **الأثر على ميزان المدفوعات:** يساعد على تقليل الاستيرادات من الخارج وتقليل العجز في ميزان المدفوعات للدول.
٣. **الأثر على الاستثمار:** يساعد على استثمار الأموال غير المشروعة في مشروعات استثمارية تفيد المجتمع.
٤. **الأثر على الدخل القومي:** يساعد على زيادة حجم دخول الأفراد الخفية، وبالتالي يؤدي الى زيادة الدخل القومي للبلد. (غالي، مصدر سابق: ٤)
٥. يسهم القطاع الخفي في توفير دخول اضافية للعمل ويخلق زيادة جزئية في الطلب الكلي.
٦. يسهم القطاع الخفي (غير المنظم) في توفير السلع والخدمات للقطاع الرسمي (المنظم)، كما ينتج سلعاً وخدمات بأسعار منخفضة لتلبية حاجات الفئات ذات الدخول المنخفضة.

٧. يسهم في تحمل أعباء انخفاض تكاليف المستوى المعاشي للمواطنين.
٨. تشكل العمالة في القطاع الخفي احتياطي للقطاع الرسمي تستغل أثناء فترات الانتعاش الاقتصادي.
٩. قد يكون النشاط الاقتصادي الخفي ظاهرة اقتصادية صحية إذا كان نشاطاً مشروعاً، اذ أن انتاجية العامل في هذا الاقتصاد قد تكون أعلى منها في الاقتصاد (الرسمي أحياناً، وذلك نظراً لارتفاع حوافز العمل غير الرسمي وتأقلم العامل مع ظروف العمل الجديدة وانسجامه معها، وقد يكون ذلك مناسباً للظروف الاقتصادية للدول النامية.

المحور الثالث: الاقتصاد الخفي في العراق/أسبابه والحلول المقترحة لمعالجته

أولاً. الاقتصاد الخفي في العراق: لقد تناولت تقارير وبحوث دولية وضع الاقتصاد العراقي، ولاسيما للأعوام التي أعقبت غزو القوات الأجنبية للعراق، وركزت تلك التقارير على نشوء نوع خاص من الاقتصاد في العراق، وهو ما يسمى بالاقتصاد الخفي، نما الاقتصاد الخفي في العراق بشكل كبير، لاسيما أثناء فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في التسعينات من القرن الماضي وما أعقبه من أوضاع اقتصادية بعد العام ٢٠٠٣ وفي قطاعات مختلفة، وكان من بين أهم أسباب انتشاره هو بحث المواطنين المستمر عن مصادر جديدة للدخل، لاسيما وأن غالبيتهم من أصحاب الدخل المحدود، فضلاً عن أن تكلفة التحصيل الضريبي من الاقتصاد الخفي على الدولة ستكون أعلى بكثير من مردود التحصيل نفسه، لذا على الدولة عدم التعرض أو ملاحقة العاملين في هذا النوع من الاقتصاد لأنه يضم فئة واسعة من العاطلين عن العمل والفقراء الذين لم يتح لهم الاقتصاد الوطني فرصة توفر لهم دخلاً ثابتاً، فضلاً عن أن الاقتصاد الخفي موجود في العراق، كما هو الحال في الكثير من دول العالم.

وبالرغم من أن الاقتصاد الخفي يعد مخالفاً لقوانين السوق لعدم خضوعه للضرائب والرسوم، الا أن معظم العاملين فيه هم من أصحاب الدخل المحدود الذين يوفرون متطلباتهم المعيشية من خلال ممارساتهم للأعمال غير الخاضعة للضرائب، فضلاً عن أن الاقتصاد الخفي يؤدي دوراً مهماً في تقليص نسب البطالة عبر توفير فرص عمل لذوي الدخل المحدود، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

لقد انتشر هذا الاقتصاد في العراق في العقود الثلاثة الأخيرة، بسبب الضغوط المعيشية التي خلفتها السياسات الاقتصادية والحروب المفروضة على العراق، وما أعقبها من حصار اقتصادي دام لثلاثة عشر سنة، والتي أسهمت في زيادة أعداد الفقراء في العراق وارتفاع نسب البطالة فيه، الأمر الذي لابد أن يدفع المواطن للتفكير بمصادر دخل جديدة، مما يستدعي عدم ملاحقتهم من قبل الحكومة، لاسيما في ظل عدم قدرة النشاط الاقتصادي الحالي على استيعاب القوى العاملة جميعها فيه.

ان الاقتصاد العراقي يعيش اليوم حالة فوضى بسبب عدم وضوح أو غياب الرؤية العلمية لمحددات مساراته، وغياب الرؤية هذه ناجم عن ظاهرة أخرى تتمثل في الفساد المالي والأداري المستشري في كل مفاصله، وهذه الظاهرة زادت من ظاهرة الاقتصاد الخفي وعقدت من سبل معالجته، ومن القضايا الأخرى التي لها علاقة بالاقتصاد الخفي وتمثل وجهاً آخر له هي عملية مزاد بيع العملة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي، كونها لا تترك أثراً إيجابياً في عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن أن الاقتصاد الخفي يتصف بنشاطه السلبي في عملية التنمية الاقتصادية.

وتبرز قضية أخرى لها علاقة بالاقتصاد الخفي وتتمثل بالأموال المشروعة للمؤسسات الدينية وارتباطها بالنشاط الاقتصادي الخفي، كونها أموال لا يكشف عنها لمعلومية مصدرها (اذ تأتي من الخمس أو الزكاة)، ولكنها غير خاضعة لأجهزة الرقابة المالية الحكومية (عوض، ٢٠١٧: ١)، وهذا مما يستدعي دمجها في الحسابات القومية للحكومة، أو في الأقل معرفة كيفية انفاقها والجهات المستفيدة منها.

والجدير بالذكر أن نسبة الاقتصاد الخفي في العراق تصل الى ٨٠% من القوى العاملة، الا أن هذه النسبة المرتفعة والتي تمثل أغلبية التوظيف في العراق لا تدخل أو تسهم بأي شكل في تحديد نسبة الإيرادات السنوية، أي أن نسبة ٨٠% من دخل الأعمال في العراق هو دخل غير محسوب ولا يعود على الاقتصاد العراقي بأي نفع، بل يذهب بأكمله مجانا الى الأفراد الذين يديرونه، وأن الإيرادات الرسمية تعتمد على النفط فقط كممول لها.

ثانياً. أسباب ظهور الاقتصاد الخفي في العراق:

١. سلبيات نماذج التنمية المطبقة على مدار السنوات السابقة، اذ يتم التركيز على المناطق الحضرية واهمال ما عداها من المناطق في الريف، مما أدى الى الهجرة من الريف الى المدينة، سعياً للكسب المحدود غير المكلف لأرباب العمل.
٢. ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد العراقي على توليد وخلق فرص عمل جديدة للقادمين الى سوق العمل التي توفرها منظومة الاقتصاد الرسمي عن طريق القطاع العام الحكومي أو مؤسسات خاصة رسمية، اذ يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي يعادل ثلاث أمثال معدل النمو السكاني على الأقل، أي لا يقل معدل النمو عن ٩% في العراق.
٣. التهرب من أداء الضرائب.
٤. ظهور الفساد المالي والإداري.
٥. بروز الأنظمة السياسية غير الرشيدة وغير العادلة.
٦. زيادة أعداد الداخلين الى سوق العمل.
٧. تجنب القوانين والإجراءات البيروقراطية التي تضعها الدولة.
٨. يعد الاقتصاد الخفي مجال لخلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية للفرد وليس للمؤسسات أو المجتمع.
٩. يعد هذا الاقتصاد صفة ذات طابع ثابت للدول التي تتصف بالتوزيع غير العادل للإيرادات والممتلكات.
١٠. ضعف قدرة الاقتصاد الرسمي على استيعاب العمالة الفائضة.
١١. ارتفاع التكاليف وتعقيد التنظيمات الحكومية وانتشار الفساد في ادارة الأعمال ومنح اجازات العمل وسند الملكية للأراضي.
١٢. ضعف قدرة المؤسسات الرسمية على توفير التعليم والتدريب والبنى التحتية للإصلاح البناء.
١٣. تفشي ظاهرة النساء الفاقدات الى المعيل (أرامل-غير متزوجات) وقيامهن بأعمال صغيرة للمعيشة
١٤. موقع العمل عشوائي في (البيت، الشارع، في داخل مؤسسة، في القرى أو المدن، أو حتى أمام العمارات والمحلات.
١٥. افتقار القوى العاملة في البلد الى المهارات اللازمة لتنمية قطاع خاص فعال في السوق الرسمي، مما أدى الى تضخم مستوى التوظيف في القطاع العام الحكومي.

١٦. غياب القوانين التي تحكم الاستثمار والضرائب والملكية.
١٧. في فترات الأزمات، يؤدي غياب القانون والنظام الى انتشار أعمال الجريمة، كتجار الشوارع لبيع السلع المسروقة.
١٨. متطلبات الاقتصاد الخفي بسيطة جداً، فلا حاجة للتعليم، تكلفة بسيطة، عمالة مكثفة، متطلبات دنيا لدخول مجال العمل من ناحية رأس المال والمؤهلات المهنية.
١٩. انخفاض مستوى دخل الفرد وارتفاع معدل الإعالة بسبب البطالة وزيادة معدل النمو السكاني، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي الى انخفاض قيمة الدخل الحقيقي.
٢٠. الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها، أي بين عرض العمل والطلب عليه.
٢١. نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وسهولة التلاعب بالسلع التي توفرها الحكومة.

ثالثاً. الحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة الاقتصاد الخفي في العراق: مثلما بدأ البحث بإقرار صعوبة تحديد معنى دقيق لظاهرة الاقتصاد الخفي يحظى بقبول جميع الأطراف، فضلاً عن تعدد أسباب ظهوره وظروف نموه واتساعه وغياب الاتفاق على طرق ومنهجيات محددة لقياسه، كذلك ينتهي الحديث عن عدم وجود سياسات معينة وجاهزة يمكن انتهاجها للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة أو التخفيف منها. الا أن هذا الكلام لا يعني بأي حال من الأحوال أن تبقى الظاهرة محصورة في نطاق الرصد والمعاينة فقط، بل ينبغي التصدي لها وعلاجها انطلاقاً من معرفة الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ظهورها ونموها والقضاء عليها، وهذا ما يمكن تحقيقه بأتباع سياسات اقتصادية واقعية وطموحة لزيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي في الدول التي تعاني من عبء وثقل حجم الاقتصاد الخفي فيها.

ان حجم الاقتصاد الخفي يختلف من بلد الى آخر، اذ أن وقعه كبيراً وثقيلاً في الدول النامية ومنخفضاً في الدول المتقدمة، وتبعاً لذلك يأتي العلاج للتقليل من حدته مختلفاً كذلك.

كما يجب التأكيد على أن مساعدة القطاع الخفي للدخول والاندماج في القطاع الرسمي أصبح أمراً في غاية الأهمية، ويجب أن يحظى باهتمام جميع الجهات المعنية، اذ أن هذا القطاع هوكيان ضخم لا يلتزم بسداد أي أعباء مالية تجاه الدولة ولذا فقد أصبح يشكل خطورة على القطاعات الرسمية، كما يجب التأكيد على أن مواجهة قطاع مشروعات العشوائية غير الرسمية يتطلب ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع للاندماج والتعامل بشكل شرعي جنباً الى جنب مع القطاع الرسمي وذلك من خلال:

١. **الحلول غير التقليدية:** وتتضمن مجموعة من الحلول منها: الحد من سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق الذي كان ينبغي أن يكون تدريجياً، اذ أن ذلك كرس ظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال توجه العديد من الفئات نحو تحقيق مصالحها وتعاظم أرباحها على حساب الفئات الأخرى متجاوزة القوانين، لاسيما في ظل غياب المنتج الوطني المنافس والقادر على سد احتياجات المواطن. لذا لمواجهة هذا القطاع الخفي يتوجب ضرورة وضع حلول أو معالجات غير تقليدية تشجع هذا القطاع على الاندماج والتعامل بشكل شرعي جنباً الى جنب مع القطاع الرسمي، وهذا لا يتم الا من خلال:

❖ تأمين البيئة المالية والاستثمارية المناسبة وهذا لا يتحقق الا من خلال بسط وفرض الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي.

- ❖ الشراكة مع القطاع الخاص والعمل على دعم هذا القطاع واشراكه في التخطيط واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.
- ❖ احتواء جزء من هذا النشط، لاسيما النشاط المشروع منه من خلال دمج المشاريع الناجحة والتي تلبي حاجة الدولة والمجتمع بالقطاع الحكومي.
- ❖ ايجاد حلول لمشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة عن طريق القيام بالاستثمارات الاقتصادية المنتجة لتجفيف مصادر النشاط غير الرسمي.
- ❖ الربط والتخطيط بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل الفعلية من التخصصات العلمية والإدارية والفنية.
- ❖ اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل كفوء وعدم الهدر بها أو السماح بانتقالها الى المشاريع غير المخصصة لها.
- ❖ احكام الدولة على أجهزتها الإشرافية والرقابية وتفعيل القوانين الاقتصادية وغير الاقتصادية لمحاسبة المشاريع أو الأفراد غير الملتزمين والخارجين على القانون.
- ❖ محاربة الفساد المالي والإداري واحالة المفسدين الى القضاء واسترداد أموال الدولة المسروقة.
- ❖ اصدار التشريعات القانونية التي تنظم عمل المشاريع أو تفعيلها ومحاربة المتجاوزين، ومنع ممارسة أو مزاولة أي عمل اقتصادي بدون الحصول على الموافقات الرسمية ومحاسبة المتجاوزين.
- ❖ اصلاح أجهزة الادارة الضريبية التي تتميز بالثقل والبيروقراطية وعدم المرونة، من خلال مراجعة قاعدة حساب الضريبة، واعادة النظر في المعدلات الحالية وتخفيضها بالنسبة لذوي الدخول الثابتة، وحصرها في نوع واحد أو نوعين على الأكثر.
- ❖ تبسيط وتسهيل اجراءات تأسيس المشاريع الصغيرة، وفي الوقت نفسه، تشديد الرقابة على أنشطتها لكيلا تتحول الى أنشطة غير رسمية.
- ❖ تحسين بيئة العمل من خلال الحد من الإجراءات البيروقراطية بصفة أساسية.
- ❖ ايجاد نوع من الثقة في الجهاز الحكومي.
- ❖ الحد من هجرة العمالة من الريف الى الحضر من خلال ايجاد خطط قصيرة وطويلة الأجل لأنشاء مشروعات صغيرة في الريف.
- ❖ توفير فرص لتمويل المشروعات الصغيرة بشكل رسمي من خلال مؤسسات الدولة بطريقة أكثر شفافية وسهولة.
- ❖ زيادة معدلات النمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة النشاط الاقتصادي المنبثق عن هذا النمو، مما يدعوا الى مضاعفة الجهود لجذب واستيعاب أنشطة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي.
- ❖ ضرورة اسناد مهام جذب أنشطة الاقتصاد الخفي الى جهة رسمية واحدة تبادر وتعمل وفق خريطة طريق لجذب أنشطة الاقتصاد الخفي بشكل تسلسلي أو تدريجي، ووفق أهمية النشاط الاقتصادي وأولويته في المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية.
- ❖ التحول نحو الاقتصاد غير النقدي، والاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال.
- ❖ تأهيل بيئة الأعمال.

- ❖ تطوير القطاع المالي وتيسير التعاملات الإلكترونية المصرفية وغير المصرفية لاستيعاب وتحفيز النمو الاقتصادي المستهدف.
- ❖ نشر ثقافة العمل الحر والشمول المالي في المجتمع في المدارس والجامعات.
- ❖ اصدار قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخلق حافز للانتقال من القطاع الخفي الى الرسمي.
- ❖ اصدار قانون تيسير اجراءات تراخيص المنشآت الصناعية والذي يستهدف تبسيط وتسهيل اجراءات حصول المستثمر على التراخيص المطلوبة.
- ❖ الشراكة مع مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) لتصميم أجندة للإصلاح الاقتصادي، وحملة للمناصرة لتوسيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار. (الأسرج، مصدر سابق: ٦-٧)

٢. تحويل الاقتصاد الخفي الى اقتصاد رسمي: ويتم ذلك من خلال:

أ. تعزيز سيادة القانون من خلال تطبيق نظام فعال واستقلالية واستقامة القضاء والخدمة المدنية ووضع إطار قانوني لإدارة الأعمال.

ب. وضع سياسات لتحقيق الاستقرار في الأسعار.

ج. تطوير سياسات ترعى الطفولة ومشاكل عمالة الأطفال ويتم ذلك من خلال ثلاثة أبعاد:

الأول: تطبيق قوانين العمل التي تمنع تشغيل الأطفال.

الثاني: تفعيل قانون التعليم الإلزامي.

الثالث: دعم الأسرة العراقية ماديا لتفادي اجبار الأطفال على العمل، وهذا سيساعد على تطبيق البعدين السابقين.

د. طرح سياسات ترعى المرأة الوحيدة-الفاقدة للمعيل (أرملة أو غير متزوجة).

ه. تفعيل مشروع تدريب وتأهيل النساء لإدارة أعمال صغيرة تكفل عيشهن على أن يكون العمل ضمن إطار الاقتصاد الرسمي الخاضع لمظلة نظام واشراف الدولة والضرائب.

و. اعتما د سياسات لتطبيق نظام الضرائب واستقرار الاقتصاد الكلي في العراق.

ز. الأعقاء الضريبي والجمركي.

ح. ضمان دخول الاقتصاد الخفي للتنافسية في الأسواق.

ط. فتح أسواق جديدة.

ي. توفير الطاقة.

ك. دعم المصانع بمكائن متطورة وتقسيط أسعارها.

ل. منح قروض بفائدة منخفضة، وتسهيلات للسداد لزيادة حجم انتاج هذه المشاريع وتحسين نوعيته.

م. دعم الحكومة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ن. مساعدة الحكومة للفلاحين لتطوير الزراعة وانشاء مصانع محلية الصنع للأسمدة، أو تطوير الموجود منها.

ولتفعيل الحلول المطروحة لدمج أو تحويل الاقتصاد الخفي الى اقتصاد خاص رسمي وبدعم من الحكومة لهذا القطاع وتطويره لانتشاله من خيمة الظل، تبرز أهمية الشروع بتطبيق برنامج وطني من أجل تطوير الاقتصاد العراقي على أن تكون الخطة أو البرنامج على مرحلتين:

الأولى المدى المتوسط: وفي المرحلة هذه يتم نقل الاقتصاد الخفي الى مرحلة الاقتصاد الانتقالي للتحول نحو الاقتصاد الرسمي لتأهيله.

الثانية المدى البعيد: وهي المرحلة التي يكون الاقتصاد فيها قد انتقل كلياً الى الاقتصاد الرسمي وفي المرحلة هذه يشهد الاقتصاد الوطني استقراراً وانتعاشاً نسبياً، اذ يكون ضمن إطار تنظيمي مؤسسي فعال، والهدف هذا يمكن تحقيقه من خلال اتباع ثلاثة أبعاد:

البعد الأول تنمية الموارد والقدرات البشرية: ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

١. اشراك الأفراد الراغبين في ممارسة لأعمال حرة صغيرة في برامج تدريبية وتأهيلية مصنفة حسب الجنس والمؤهلات العلمية، وحسب طبيعة العمل الحر (بائع متجول-صاحب محل تجاري-سائق أجرة-عامل ... الخ)، وتؤدي وزارة العمل دور المدرب فيها.
٢. التخلص من البيروقراطية المعقدة والمكلفة والتي تقف عائقاً أمام قيام اقتصاد رسمي، وتفتح الباب للفساد والهروب الى مظلة الاقتصاد الخفي السريع الربح والسهل والمجاني.
٣. الشروع بحملة لجمع المختصين المحليين والمهتمين بالاقتصاد العراقي (صناع السياسات الاقتصادية، منح قروض صغيرة لأنشاء أعمال صغيرة-مراكز البحوث والدراسات ومنظمات المجتمع المدني العراقية، لوضع استراتيجية وطنية شاملة للحد من هذه الظاهرة.
٤. تنظيم منتدى اقتصادي عراقي دوري يقوم بتقديم آليات للإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل القومي، وتقديم نماذج مشاريع قابلة للتطبيق لخلق فرص عمل، وفتح باب قبول عروض مشاريع من قبل الأفراد أو الشركات لدراستها واسنادها وتمويلها من قبل الجهات الرسمية.
٥. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي عانت من الاقتصاد الخفي واستطاعت التخلص منه بالتحول الى الاقتصاد الرسمي، مثل كينيا-جنوب أفريقيا-الصين-سريلانكا-فيتنام.
٦. التعاون مع خبراء الاقتصاد الدوليين للاستفادة من تجاربهم في هذا المجال لوضع سياسات للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.
٧. انشاء مركز للتخطيط وصنع السياسات الاقتصادية.
٨. انشاء صندوق ثروة سيادي عراقي لإيداع الفوائض المالية النفطية وغير النفطية لاستثمارها في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية.

البعد الثاني الأطار التشريعي والمالي: ويمكن تحقيقه من خلال: (بو دلال، ٢٠٠٧: ٢٩١)

١. تشريع و/أو تفعيل القوانين التي تحكم وتنظم عمل القطاع الخاص وادارة الأعمال الحرة في العراق.
٢. تطوير آليات تسجيل الشركات الأهلية (القطاع الخاص) من خلال تحديث الإجراءات البيروقراطية لمسجل الشركات ليتسنى لمن يريد اقتصاداً غير رسمي أن تحتويه منظومة الاقتصاد الرسمي المنظم.
٣. تفعيل دور المصارف الأهلية والحكومية بفتح باب منح القروض الصغيرة أمام أصحاب الأعمال الحرة بأتباع سياسة تشجيع دخول الأعمال في إطار تنظيمي مهني فعال، كما يتطلب الأمر استحداث آليات من شأنها تسهيل الحصول على تلك القروض وعدم فرض هذه المصارف لشروط تعجيزية أو الدخول في بيروقراطية معقدة ومطولة، وإلزام اشتراك الحاصل على القرض بالنظام الضريبي كشرط للحصول على قرض صغير.
٤. تأسيس صندوق خاص للمشاريع الخاصة لنقل اقتصاد الظل الى منظومة الاقتصاد الرسمي من خلال منح قروض صغيرة من قبل الصندوق لأصحاب الأعمال الحرة فقط، يساعد على زيادة الاستثمار في الأعمال الحرة وتوسيعها، فضلاً عن قيام الفرد أو الجهة الحاصلة على القرض بإعادة

مبلغ القرض بأقساط شهرية وعلى مدى زمني محدد، مع إلزام المقترض الاشتراك بالنظام الضريبي كشرط للحصول على قرض من الصندوق.

٥. اشراك رجال الأعمال والمقاولين ونخب القطاع الخاص في الاجتماعات التي تتعلق بالاستثمارات والتخطيط لوضع سياسات استثمارية للارتقاء بواقع الاقتصاد العراقي وسبل النهوض به.

٦. تأسيس شركات ومشاريع مشتركة يسهم فيها القطاعين العام والخاص بالأموال والكوادر.

٧. دراسة احتياجات سوق العمل بالتنسيق والتعاون بين كوادر القطاعين العام والخاص، وتحديد حاجات سوق العمل من الاختصاصات والقوى العاملة.

٨. ضخ كميات من الاستثمارات في نسيج الاقتصاد العراقي، ولاسيما قطاع الإنتاج الزراعي والصناعي، وأن تفوق الموازنة الاستثمارية حجم الموازنة التشغيلية، ولاسيما أن الاستثمارات هي العامل الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

البعد الثالث الإدارة والأشراف: ويمكن تحقيقها من خلال:

١. إلزام المؤسسات الحكومية بأداء دورها الرقابي والإشرافي لمتابعة تنفيذ الأعمال الحرة أو الاقتصاد الخفي في مرحلة احتواءه وتحوله الى اقتصاد رسمي عبر اتباع الخطوات الآتية (كمثال لا الحصر):

أ. تسجيل الأعمال الحرة لدى جهة رسمية (دائرة مسجل الشركات مثلاً)، مع تبني استراتيجية تشجيعية وهي اعفاء المسجل صاحب العمل أو المشروع من أداء الضريبة لمدة زمنية محددة (٣-٥) سنوات مثلاً.

ب. قيام المؤسسة المشرفة بتقديم تقرير دوري (كل ستة أشهر أو كل سنة) يتناول تفاصيل العمل ليتسنى للجهة المشرفة الاطلاع على حركة السوق والمنتجات الاستهلاكية والطلب، وأي الدول هي الأكثر رواجاً لدى المستهلك العراقي، وأي السلع أكثر طلباً.

ج. التسجيل لدى دائرة الضريبة، من خلال إلزام صاحب العمل أو المشروع الحر الراغب بالحصول على القرض بالتسجيل لدى دائرة الضريبة قبل حصوله على القرض والتعهد بدفع مبلغ الضريبة التي تفرض عليه حال استحقاقها كشرط للحصول على القرض، ولغرض تفعيل النظام الضريبي والمحاسبي في ادارة الأعمال وتحصيل الإيرادات.

د. تقييم أداء الاقتصاد الانتقالي (المتحول)، بين فترة وأخرى مثلاً كل ستة أشهر لمتابعة خط سير المشروع المتحول من أجل تدارك أي تعثر أو تسريع التقدم، على أن تقدم هذه التقارير من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ونظام البيانات لدى المؤسسات الحكومية الخاصة المعنية.

ه. العمل على تشجيع المنتوج الوطني من خلال اقامة معارض أو أسواق بالمنتجات المحلية في المحافظات والأقضية والنواحي والترويج الإعلامي لها للتعريف بالمنتوج الوطني وايجاد أو خلق طلب عليه وتشجيعه.

و. اشراك كوادر ونخب القطاع الخاص في الأشراف والمتابعة، وتشكيل لجان مشتركة لتحقيق ذلك، فضلاً عن الإدارة والأشراف والمتابعة الحكومية المستقلة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات The Conclusions:

❖ ان مفهوم الخفي يرتبط بعدة مؤشرات منها:

١. الإطار القانوني أو الإطار الحكومي الرسمي، من حيث المخالفة أو الأتباع، فتصبح الأنشطة الخفية غير قانونية في حال مخالفتها أو تجنبها هذا الأطار بصرف النظر عن الأسباب الدافعة الى هذه المخالفة أو التجنب.

٢. محدودية حجم المنشأة من حيث عدد العمال فيها، فالأنشطة الخفية تستخدم عدداً محدوداً من الأفراد، ويعمل صاحب المنشاة وعائلته فيها، وبعض العاملين لا يتقاضى أجراً عن عمله أو أن أجره متغير، وتكون هذه الأجور دون مستوى الأجور السائدة في السوق، كما لا يتمتعون بأية قوة تفاوضية. ويغلب على العاملين في هذه الأنشطة تدني مستواهم التعليمي.

٣. مستوى الموارد المتاحة للمنشأة، ولا سيما الموارد التكنولوجية محدودة، وتعتمد هذه المنشآت على العمل اليدوي لتعويض النقص في التكنولوجيا الحديثة.

٤. موقع النشاط، اذ يتم ممارسة النشاط بعيداً عن المناطق الصناعية والتجارية الرئيسة، وتنتشر الأنشطة الخفية وتتوزع بطريقة عشوائية وبدون تخطيط.

❖ يتسبب القطاع الخفي في وجود ثلاث مشكلات رئيسة على المستوى الكلي تتمثل في:

١. التقدير الخاطئ للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات والدول مثل (البطالة، الموازنة العامة والدخل القومي).

٢. الخسارة التي ستحققها الدولة من انخفاض حصيلة الضرائب بسبب تهرب أنشطة هذا القطاع من دفع الضرائب، مما يؤثر على قدرة الدولة المالية على توفير السلع والخدمات، ويشكل ذلك عبئاً إضافياً على الدولة يحول دون تنفيذها لدوريها السيادي والخدمي، كما أن وجود الاقتصاد الخفي يعد وضعاً غير صحياً في العلاقة ما بين الدولة والمواطن، وذلك لتولد شعور من عدم الرضا من قبل دافعي الضرائب عما تقدمه الدولة من خدمات عامة.

٣. ان تواجد التكلفة في القطاع الرسمي متمثلة في مدفوعات غير رسمية مثل، رشاوي للموظفين الحكوميين، عدم امكانية الاستفادة الكاملة من السلع والخدمات العامة، عدم كفاءة الاستثمار في أسواق المال، وعملية تحويل أو رهن الملكية، فضلاً عن مجموعة من السياسات والإجراءات التي تقوم بها الحكومة كالقوانين والتشريعات المقيدة لحرية العمل وظهور الروتين، تدفع الى ولوج هذا الاقتصاد.

❖ قلة فرص العمل المتاحة وانتشار ظاهرة البطالة بسبب قلة المشاريع الاقتصادية في القطاعين العام والخاص ومحدوديتها.

❖ ضعف الثقافة في هذا القطاع، فضلاً عن ضعف المتابعة والرقابة على نشاط هذا القطاع وممارساته.

❖ غياب الرؤية التنظيمية والاستراتيجية للاقتصاد الخفي مما جعله اقتصاداً غير منظماً وهامشياً.

❖ يحقق هذا القطاع مزايا متعددة من بينها توفير فرص العمل وزيادة الدخل، فضلاً عن الحد من البطالة والهجرة.

❖ ان مواطن الضعف المؤسسي كالتنظيم المفرط، او سوء التنظيم، وضعف سيادة القانون والفساد والتمييز في تطبيق القانون غالباً ما تؤدي الى دفع العاملين والمشاريع التجارية الصغيرة للدخول في القطاع الخفي لإخفاء أنشطتها.

ثانياً. التوصيات The Recommendations:

١. التوجه نحو زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بحيث تساعد على توليد امكانية توسيع القطاع المنظم وبالتالي يحل تدريجياً محل القطاع الخفي، مثلاً ايجاد مراكز تدريب في المناطق التي يتواجد فيها هذا الاقتصاد تقوم بتدريب وتقديم المساعدات التي تتناسب مع العمل الممارس في هذه المناطق، وكذلك تقديم القروض ومتابعتها وتحديد عمل الوحدات الإرشادية ومراكز التنمية.

٢. ان أغلب الأعمال في هذا القطاع تكون أعمال فردية وصغيرة ولكنها متنوعة، لذلك يمكن تأسيس جمعيات تعاونية لهم، تقدم المساعدة والاستثمارات وتساعدهم في حل مشاكلهم، وبالتالي تدفعهم للعمل في الاقتصاد الرسمي.

٣. تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال ودمج هذا القطاع بالقطاع الرسمي من خلال تقليل الروتين وتخفيف الإجراءات في منح التراخيص الإدارية وتقليل الإجراءات المالية والتجارية.

٤. تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسن مستوى الدخل.

٥. ان زيادة عدد العاملين في القطاع الخفي متأتي من تلاؤم هذه القوى العاملة مع متطلبات سوق العمل، وعليه من الضروري تأهيل وتدريب هذه اليد العاملة وتشجيع البحث العلمي الذي يعد الدعامة الأساسية لتطور الاقتصاد، وتحول الدولة من جهة وصائية الى جهة تنموية من خلال تكثيف الجهود لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

٦. تشجيع الانضمام الى القطاع الرسمي من خلال اعطاء مزايا تمويلية وقروض ائتمانية لكل من يسعى للعمل بشكل شرعي كأن يكون هناك اشتراط بأن يحصل هذا الكيان العشوائي على القرض من خلال تسجيله للمحل الذي يعمل به.

٧. قيام الحكومة بمساعدة الجهات المختصة بتقديم المساعدات والقروض لهذا القطاع، وبالتالي يسهم هذا القطاع بدوره في التنمية المحلية، نظراً لما يمثله من نسبة كبيرة لا يمكن تجاهلها.

٨. الاستماع للعاملين في هذا القطاع لمعرفة آرائهم والتعرف على الأسباب التي دفعتهم لهذا الأسلوب الخاطئ، حتى يمكن وضع الحلول الملائمة للقضاء عليها.

٩. قيام وزارة الصناعة والتجارة والجهات المختصة، بإجراء حصر شامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، سواء الصناعية منها أو التجارية وغيرها، ثم تقوم بتسجيل نشاطها في الجهات الرقابية الخاصة بها.

١٠. البحث في كيفية استفادة هذا القطاع من تجربة انشاء حاضنات المشروعات التي تم انشاؤها في بعض الدول، وهذه الحاضنة عبارة عن مجمع توفره الدولة في مكان له اجازة (رخصة) لمدة زمنية معينة (٣-٥) سنوات، ويتم تجميع المشروعات الصغيرة فيه مع وجود ادارة مركزية لخدمة تلك المشروعات. ومن خلال هذه الحاضنة ستتم مساعدة المصانع العشوائية على العمل بشكل شرعي الى أن يخرج من هذه الحاضنة بعد أن يكتسب الخبرة ويكتب له النجاح، ويستطيع الانتقال الى مكان خاص به.

١١. دراسة امكانية قيام الحكومة بعمل إطار تشريعي خاص لعلاج مشكلة المصانع العشوائية والاقتصاد الخفي، وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على المنتج والمستهلك.

١٢. قيام وزارة الصناعة والتجارة بمساعدة بعض رجال الأعمال بتنظيم حملات للتوعية في أماكن تجمع هذا القطاع غير الرسمي لتعريف العاملين به بأهمية وفوائد الدخول في القطاع الرسمي، كما يجب توعية الجهات التي تتعامل مع هذا القطاع والمسؤولين عنه.

١٣. ان درجة هشاشة هذا القطاع تجعله لا يحتمل معها فرض نظم التعامل الرسمية معه مرة واحدة، لعدم اعتياده على التعامل مع الجهات الرسمية من ناحية، ولعدم قدرته على تحمل أية أعباء مالية أو ضريبية أو تنظيمية أو ادارية، ولهذا يتطلب التعامل معه بمرونة ومنحه تسهيلات ضريبية وادارية ومالية لمدة مرحلية لا تقل عن (٥) سنوات، حتى يعتاد هذا القطاع العشوائي على التعامل في العلن والإفصاح عن نشاطه، يمكن بعدها تدريجياً اخضاعه على مراحل لنظم التعامل الرسمي بالصورة التي يتم بها اشهار أنشطته ومعاملته ضريبياً على قدم المساواة مع غيره من الأنشطة الرسمية الأخرى.

المصادر The Resources & References:

١. المرسي، منال حسين عبد الرزاق، (٢٠١٠)، الأطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي الى قطاع رسمي-قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية.
٢. الأسرج، حسين عبد المطلب، (٢٠١٠)، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري.
٣. علي بودلال، ٢٠٠٧، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.
٤. الجوراني، عدنان فرحان، (٢٠١١)، اقتصاد الظل-الأسباب والآثار، الحوار المتمدن، العدد ٣٣٩١ في ٩/ ٦.
٥. الدرعاوي، سلامة، (٢٠١٢)، اقتصاد الظل في الأردن، صحيفة الرأي ،٨/٢٧.
٦. تيشوري، عبد الرحمن، ٢٠١٥، خصائص وسمات، مؤسسة دام برس الإعلامية، أخبار سورية والعالم، سوريا.
٧. سلمان، حيان، (٢٠٠٧)، اقتصاد الظل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق.
٨. ابراهيم، أشرف، (٢٠١٦)، اقتصاد الظل في مصر مليارات الجنيهات تتحدى الحكومة، صحيفة ساسة بوست، ٩/٨.
٩. زعلاني، محمد، (٢٠١١)، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي، بالإشارة الى الاقتصاد الجزائري، (تأصيل المعنى-بحث في الأسباب والآثار)، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد العاشر، جامعة باتنة، الجزائر.
١٠. الأسرج، حسين عبد المطلب، مصدر سابق.
١١. الفرج، عبدالله بن عبد الحسين، (٢٠١٢)، اقتصاد الظل، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد ١٦٢٢٣، ٢٣نوفمبر، الجمعة ٩ محرم ١٤٣٤.
١٢. عبد العظيم، حمدي، (١٩٩٧)، غسيل الأموال في مصر والعالم، دار الدراسات في الاقتصاد الدولي، القاهرة.
١٣. سلمان، حيان أحمد، مصدر سابق.
١٤. الهيتي، أحمد حسين، نجم، رفاه عدنان، (٢٠١٠)، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال-المصادر والآثار، دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (١٩٨٩-٢٠٠٨)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الحادي والثمانون، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

١٥. تيشوري، عبد الرحمن، (٢٠١٥)، اقتصاد الظل -اقتصاد الأسطح والأقبية، الحوار المتمدن، العدد ٢٩٩٩، ٨ مايس.
١٦. صحيفة الكويت الحين، (٢٠١٣)، بحث الأردنيين عن مصادر دخل جديدة يوسع قاعدة اقتصاد الظل، ١٠ حزيران.
١٧. غالي، نرمين طلعت، وآخرون، (بدون سنة)، العمل غير الرسمي وأثره على الاقتصاد القومي، وزارة المالية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية.
١٨. رشيد، ثائر محمود، (٢٠١٠)، اقتصاد الظل غير المنظم-مفهومه-آثاره-انعكاساته على الاقتصاد العراقي، غرفة تجارة بغداد.
١٩. غالي، مصدر سابق.
٢٠. عوض، عبد علي، (٢٠١٧)، اقتصاد الظل العراقي ودوره التخريبي، الحوار المتمدن، العدد (٥٣٩٣)، ١/٥.
٢١. الأسرج، مصدر سابق.
٢٢. علي، بودلال، (٢٠٠٧)، محاولة للاقتصاد الخفي-حالة الجزائر، جامعة تلمسان، الجزائر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Gutmann, P.M (1977), the Subturrranean Economy Financial Analysis Journal, P: 26.
2. Mirus, Roger, Smith, (1994), Canada's Underground Economy, P: 24.
3. Medfsky, (1982), Shadow Economy, P: 544.